

## كلمة المفوض العام

لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

كارين كويننج أبوزيد

عمان / 19 تشرين الثاني 2007

أسعد الله أوقاتكم جميعاً وأشكركم على حضوركم هذا المؤتمر الصحفي الذي يعقد في بداية الاجتماع السنوي للدول المضيفة والمانحة للأونروا.

بداية، اسمحوا لي أن أتوجه بالشكر للمضيفين والمانحين على دعمهم المتواصل للأونروا في وقت تتزايد فيه المصاعب أمام أعداد كبيرة من اللاجئين الذين تقوم الوكالة على خدمتهم. إن الصراع الذي نشب صيف هذا العام في مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين في شمال لبنان واشتداد وطأة نظام الإغلاقات في الضفة الغربية وكذلك حول قطاع غزة قد تسبب في قيود شديدة على عمل الوكالة، كما أصبح الدعم الذي تلقاه الوكالة من المانحين والمضيفين أكثر أهمية في الوقت الذي نحاول فيه جاهدين الإيفاء بالمهام الموكلة إلينا من المجتمع الدولي.

ويسرني أن أرحب السيد يان إيغلند المدير العام للمعهد النرويجي للشؤون الدولية. وكما تعلمون، فإن السيد إيغلند يحضر معنا حاملاً معه ثروة ضخمة من الخبرة والعمل المتفاني في المجال الإنساني.

لقد تحدثت كثيراً في الأونة الأخيرة عن الوضع في غزة وفي مخيم نهر البارد للاجئين في شمال لبنان. أما اليوم، فأود أن أركز الحديث على حرية عبور وتنقل الأفراد والبضائع الإنسانية في الضفة الغربية، وهي قضية أصبحت واحدة من أكثر القضايا إلحاحاً أمام الأونروا. فقد أبلغتنا السلطات الإسرائيلية عن نظام جديد تنوي تطبيقه في الضفة الغربية ينطوي على مضاعفات بعيدة المدى.

إن حجر الزاوية في هذا النظام الجديد يكمن في إقامة ستة نقاط عبور في الضفة الغربية يتحتم على الأفراد والبضائع الإنسانية المرور منها. ورغم أن تفاصيل هذه الإجراءات الجديدة لم يتم الكشف عنها بعد، إلا أنني أخشى أنها ستعود على الأونروا بتبعات مالية باهظة. إذ أن تقديراتنا الأولية تشير إلى أنه إذا ما تم تطبيق النظام كما نفهمه، فإن ذلك سيؤدي زيادة في كلفة تقديم خدماتنا في العام القادم بثلاثة أمثال كلفتها لهذا العام.

غير أن تبعات ذلك لا تقتصر على الجانب المالي وحده. إنني أخشى من أن فرض مزيد من القيود على الأفراد والمستلزمات الإنسانية ستؤدي بالنتيجة إلى مزيد من التذني في قدرتنا على تقديم الخدمة. إن فرض مزيد من التصييق على حرية العبور، والتي هي أصلاً مقيدة بشكل كبير، سيؤدي إلى نتائج لا يمكن تجنبها من حيث انحسار مساعداتنا الإنسانية وتذني نوعيتها.

أرجو أن لا تخطئوا فهمي، فعندما أتحدث عن أثر تقييد حرية العبور على عمل الأونروا فإنني لا أنسى الآثار التي لا يمكن حصرها لتلك الإجراءات على المجتمعات التي تقوم الأونروا بخدمتها. فينبغي أن لا ننسى بأن تلك المجتمعات هي أصلاً مجتمعات معزولة ومتقطعة جراء العقوبات المفروضة كأمر واقع إضافة إلى الجدار العازل والإغلاقات الداخلية. وما لم يتم ضمان حرية العبور، فإن ذلك سيؤدي إلى كلفة بشرية عالية، حيث ستتم خسارة المزيد من الأرواح البشرية فيما ستتأثر مستويات الصحة العامة وستنخفض معايير التعليم. إن الشعور بالعزلة وبالهجران الذي ينتج عن ذلك والذي يصاحبه زيادة في معدلات التطرف لا يخدم مصالح أي طرف من الأطراف.

واسمحوا لي أن أختتم حديثي بكلمة حول جوانب بناء المؤسسة في عمل الوكالة. فالمساعدات التي نقدمها في حقل التعليم والصحة والقروض التمويلية البسيطة تساعد في تعزيز القاعدة الاقتصادية والمؤسسات التي سيتم بناء السلام على أسسها في يوم من الأيام. وفي الواقع، فإن الخدمات التي تقدمها الوكالة تشكل الطوب الذي سيتم بواسطته إرساء السلام والتسامح والديمقراطية والتي تعتبر جزءاً من الدعامات الرئيسية التي يمكن من خلالها إرساء حل الدولتين. وفي الوقت الذي نقف فيه الوكالة مستعدة لتحقيق هذه الرؤية، اسمحوا لي أن أؤكد على أنه من أجل القيام بذلك فإننا بحاجة

إلى أن تتوفر لدينا الموارد والحرية لتقديمها. وفي هذا الوقت الذي يشهد زخما متزايدا في العملية الدبلوماسية، فإن هذه هي الرسالة التي ينبغي علينا جميعا أن نضعها في الحسبان.

باحترام وإخلاص،

**المخلصة**

**المفوض العام**

**كارين أبو زيد**